

Distr.: General
30 March 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2021

من 7 إلى 11 حزيران/يونيو 2021، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان - التدقيق الداخلي والتحقق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق المعني بأنشطة التدقيق الداخلي
والتحقيقات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في عام 2020

موجز

الملخص

استجابة لقراري المجلس التنفيذي رقم 2015/2 و 2015/13 وقرارات المجلس السابقة ذات الصلة، يقدم مدير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقريراً بشأن أنشطة التدقيق الداخلي والتحقق للعام المنتهي في يوم 31 كانون الأول/ديسمبر عام 2020.

ويعرض التقرير استعراضاً للأنشطة المكتملة في عام 2020 من قبل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق المعني بالتدقيق الداخلي والتحقق. يحتوي التقرير على معلومات عن (أ) الموارد في مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق لعام 2020، (ب) والقضايا المهمة ذات الصلة من خلال أنشطة التدقيق الداخلي والتحقق التي يجريها مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق (ج) والتحقيقات، بما في ذلك حالات الاحتيال والإجراءات المتخذة، (د) واستعراض لتوصيات التدقيق الداخلي الصادرة في الفترة بين عامي 2010 و 2020 وحالة تنفيذها. وأخيراً، فإن رأي مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، بناءً على نطاق العمل المنفذ، بشأن ملاءمة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والتحكم لصندوق الأمم المتحدة للسكان مذكور في DP/FPA/2021/6/Add.1. تتوفر المرفقات من 1 إلى 7 على نحو منفصل على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

بموجب قرار المجلس التنفيذي رقم 2015/2 وقرارات المجلس السابقة ذات الصلة، يرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2021/6/Add.2) كإضافة لهذا التقرير. كما يتوفر رد الإدارة عليه وعلى التقرير الحالي (DP/FPA/2021/CRP.6).

عناصر القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في الآتي:

الإحاطة علماً بـ (أ) هذا التقرير (DP/FPA/2021/6) و(ب) الرأي القائم على نطاق العمل المنفذ، بشأن ملاءمة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والتحكم لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2021/6/Add.1) و(ج) التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (DP/FPA/2021/6/Add.2) و(د) رد الإدارة عليه وعلى هذا التقرير.

الإعراب عن الدعم المستمر لتعزيز وظائف التدقيق الداخلي والتحقق في صندوق الأمم المتحدة للسكان ولتوفير الموارد الكافية لأداء مهام ولايته.

إقرار ودعم مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في أنشطة التدقيق الداخلي والتحقق المشتركة.

ملاحظة: جهاز صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الوثيقة الحالية برمتها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280521 270521 21-06976X (A)



المحتويات

صفحة

I	مقدمة	4
II	الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان	4
A	الولاية والمعايير المهنية والاستقلال	4
B	رأي بشأن ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليتيه	4
C	الامتثال لسياسة الرقابة	5
III	الموارد	5
IV	أنشطة التدقيق الداخلي في عام 2020	7
A	منهجية تقييم مخاطر التدقيق	7
B	خطة التدقيق الداخلي لعام 2020	7
C	تغطية التدقيق الناتجة	9
V	أنشطة التحقيقات في عام 2020	9
A	حالات جديدة	10
B	حجم الحالات	12
C	توزيع الحالات	13
VI	النتائج الرئيسية المستخلصة من عمليات التدقيق الداخلي والتحقيق في عام 2020	14
A	تقييم مخاطر التدقيق 2020-2021	14
B	نتائج التدقيق الداخلي والتحقيق	15
	وحدات الأعمال	15
	العمليات والبرامج	18
VII	التوصيات المقدمة وإجراءات الإدارة	18
A	توصيات التدقيق	18
	التوصيات الجديدة	18
	توصيات معلقة	19
	قبول الإدارة للمخاطر	20
	عدم موافقة الإدارة على التوصيات	20
	التوصيات التي لم تُحل لمدة 18 شهرًا أو أكثر	21
B	الإجراءات التأديبية أو الجزاءات المتخذة بعد التحقيقات	21
VIII	الأنشطة الاستشارية	21
IX	التعاون داخل نظام الأمم المتحدة	22
A	التدقيق الداخلي	22
B	التحقيقات	22
C	وحدة التفنيش المشتركة	22
X	الاستنتاج العام والخطوات التالية	22

قائمة الأشكال

- الشكل 1 استعراض الشكاوى الواردة بين عامي 2012 و2020، حسب الفئة (عند استلام الشكوى)..... 11
- الشكل 2 استعراض آليات رفع التقارير حسب النوع 11
- الشكل 3 المكاتب القطرية – التوصيات وفقاً لمستوى الأولوية 18
- الشكل 4 المكاتب القطرية – التوصيات وفقاً للنوع 18
- الشكل 5 المكاتب القطرية – التوصيات وفقاً للسبب 19
- الشكل 6 التوصيات المعلقة بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 20
- الشكل 7 التوصيات التي لم تُحل لمدة 18 شهراً أو أكثر 21

قائمة الجداول

- جدول 1 الموارد – 2019 و2020، من قبل وحدة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق 6
- الجدول 2 استعراض عمليات التدقيق لعام 2020 8
- الجدول 3 عمليات التدقيق الداخلي لوحدات الأعمال لعام 2020 – التصنيفات حسب المجال 9
- الجدول 4 الحالات الواردة في عام 2020 والمؤجلة لعام 2021 10
- الجدول 5 استعراض للحالات الواردة والمغلقة في الفترة بين عامي 2018 و2020 12
- جدول 6 استعراض للحالات التي انتهت في عام 2020، حسب الفئة 13
- جدول 7 نتائج تقييم مخاطر التدقيق 2020-2021 14
- الجدول 8 حالة تنفيذ توصيات التدقيق وفقاً للعام 19

قائمة المرفقات

- الملحق 1. ميثاق مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق
- الملحق 2. تقارير التدقيق الداخلي الصادر في عام 2020 (مع التصنيفات)
- الملحق 3. الممارسات الجيدة وفرص التحسين في تقارير حول التدقيق الداخلي للمكاتب الميدانية 2020
- الملحق 4. توصيات مضى عليها أكثر من 18 شهراً بحلول نهاية عام 2020
- الملحق 5. ضوابط إدارة حساب الصندوق التشغيلي ونتائج التدقيق لشركاء التنفيذ
- الملحق 6. ملخص مفصل لتقارير التحقيقات الصادرة في الفترة بين عامي 2015 و2020 مع اتخاذ إجراءات محدثة واسترداد الأموال
- الملحق 7. مؤشر الأداء الرئيسي لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق

(تتوفر المرفقات من 1 إلى 7 على نحو منفصل على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان)

I. مقدمة

1. يقدم التقرير الحالي للمجلس التنفيذي ملخصًا عن أنشطة التدقيق الداخلي والتحقق التي أجراها مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في عام 2020. كما يقدم رأي مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، بناءً على نطاق العمل المنفذ، بشأن ملاءمة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفقاً للقرار رقم 2015/13. يوفر أولاً استعراضاً للضمان والموارد والأنشطة التي يضطلع بها مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، قبل عرض تجميعاً من النتائج من العمل المضطلع به والتوصيات المقدمة وإجراءات الإدارة.

II. الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان

A. الولاية والمعايير المهنية والاستقلال

2. تتأسس ولاية مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق على المادة السابعة عشرة من النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2014، وسياسة الرقابة¹ وإطار المساءلة² يجري أو يدير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق بمفرده وظائف الرقابة التالية أو يخول الآخرين بإجرائها أو إدارتها: (أ) خدمات التدقيق الداخلي المستقلة (ملاءمة وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم الداخلية والاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد)، (ب) وخدمات التحقيقات (الإبلاغات عن الأفعال غير المشروعة). وافق المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على ميثاق مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق آخر مرة في 26 كانون الثاني/يناير عام 2018. يرد الميثاق في المرفق 1.

3. ترافق اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بانتظام جودة عمل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق. تواصل اللجنة تقديم المشورة لتعزيز فعالية خدمات التدقيق الداخلي والتحقق المقدمة من مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في عام 2020، وقد استعرضت خطة العمل السنوية وتأثير أزمة كوفيد-19 والميزانية والتقارير المرحلية المنتظمة والتقارير السنوية وتقارير التدقيق الداخلي الخاصة بمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق. راقب مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الرامية إلى تحسين عمليات مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق. واصل مراجعو الحسابات الخارجيون الاعتماد على عمل وتقارير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق في عام 2020.

4. وتلقى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق الدعم من الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان طوال العام. حضرت مديرة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، ضمن أمور أخرى، اجتماعات للجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بحكم منصبها، ما أتاح لها فرصة لإسداء المشورة للإدارة العليا بشأن جوانب الحوكمة أو المساءلة أو التحكم للسياسات أو الإجراءات الجديدة وللتعليق على أي مخاطر على صندوق الأمم المتحدة للسكان يحتمل ظهورها.

5. أجرى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق عمله وفقاً للمعايير المهنية التي يلتزم بها والسياسات التي يجب أن يلتزم بها – سياسة الرقابة، والنظام المالي والقواعد المالية، والنظام الأساسي والإداري للموظفين، وبالنسبة إلى التدقيق الداخلي، المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي³ وبالنسبة إلى التحقيق، الإطار التأديبي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وسياسة جزاءات البائعين في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وسياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالحماية من الانتقام للإبلاغ عن سوء السلوك أو للتعاون مع تقصي الحقائق المأذون به، وسياسة منع المضايقة والتحرش الجنسي وسوء استخدام السلطة والتمييز، ونشرة الأمين العام المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسي، والمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات.

6. لضمان استمرار فعاليته في إجراء ولايته، يحتفظ مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق ببرنامج ضمان الجودة وتحسينها لوظيفتي التدقيق الداخلي والتحقق على حد سواء. ينفذ مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، في حدود موارده، التوصيات الناتجة عن التقييمات الأخيرة للجودة الخارجية للتدقيق الداخلي ولوظائف التحقيقات.

7. يؤكد مدير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق للمجلس التنفيذي بموجب هذا أن مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق يحتفظ باستقلالية مؤسسية في عام 2020. كان مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، حسب حدود الموارد والسلطة المفوضة إلى مدير المكتب، بعيداً عن التدخل في تحديد وإجراء نطاق عمله وفي إبلاغ النتائج.

B. رأي بشأن ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليته

8. في رأي مدير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق، بناءً على نطاق العمل المضطلع به، أن ملاءمة وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والتحكم الداخلي في صندوق الأمم المتحدة للسكان كانت "بحاجة لبعض التحسينات" – ما يعني أن ترتيبات الحوكمة المقدره وممارسات إدارة المخاطر وعمليات التحكم قد تم تصميمها بشكل كافٍ وكانت تعمل بفاعلية ولكنها بحاجة لبعض التحسينات لتقديم ضمان معقول بأنه من الضروري تحقيق أهداف الكيان/المجال للمنطقة الخاضع للتدقيق الداخلي. لم تؤثر المسألة (المسائل) وفرص التحسين المحددة بشكل ملحوظ لتحقيق أهداف منطقة صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاضع للتدقيق الداخلي. تمت التوصية بإجراء إداري لضمان تخفيف المخاطر المحددة بشكل كافٍ.

¹ قرار المجلس التنفيذي رقم 2015/2، اطلع أيضاً على DP/FPA/2015/1.

² اطلع على DP/FPA/2007/20.

³ الصادر من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA).

9. ترد أسباب إبداء الرأي، والمعلومات المتعلقة بالمعايير المستخدمة كأساس لها، ونطاق العمل المضطلع به، والموارد الإضافية للأدلة التي تم النظر فيها، حسب الاقتضاء، لإبداء الرأي، والعمليات المتبعة لتجميع وتقييم المسائل المحددة في DP/FPA/2021/6/Add.1.

C. الامتثال لسياسة الرقابة

10. كانت إجراءات الإفصاح عن تقارير التدقيق الداخلي، على النحو المنصوص عليه في قرار DP/FPA/2015/1، سارية طوال عام 2020، وهو العام الثامن للإفصاح العلني. وتم نشر جميع التقارير الصادرة بعد الأول من كانون الأول/ديسمبر عام 2012 في غضون شهرين في المتوسط من الإصدار الداخلي. بالنسبة إلى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق، يظل وضوح وجودة تقارير التدقيق الداخلي موضع اهتمام مستمر، مع بذل جهد ووقت كبيرين في التفاعلات الإدارية.

11. كما هو منصوص عليه في DP/FPA/2015/1 (الفقرة 27)، تم نشر موارد مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق بفاعلية وكفاءة وبحكمة في عام 2020؛ ومع ذلك، فقد أثرت الأحداث الخارجة عن سيطرة المكتب بشكل كبير على أنشطة التدقيق الداخلي والتحقيق. كانت الموارد غير كافية لمعالجة حجم حالات التحقيق المعقدة والمتوسعة باستمرار أو لدعم الإدارة بخلاف الخدمات الاستشارية المتفرقة (اطلع على الأقسام III و IV و V و VIII و IX واستعراض مؤشرات الأداء الرئيسية في المرفق 7).

III. الموارد

12. حتى 31 كانون الأول/ديسمبر عام 2020، توفر لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق 27 منصب معتمد: 4 من فئة الخدمات العامة و 23 من فئة المستوى المهني.

13. يتضمن مكمّل التدقيق الداخلي رئيسين وتسعة مراجعين (وظيفة شاغرة واحدة في نهاية العام) ومحلل بيانات، إضافة إلى المشاركات من الاستشاريين الفرديين، ما يضيف ما يعادل مناصبين ونصف منصب بدوام كامل. يقوم موظف واحد مخصص من فئة الخدمات العامة بدعم الفريق.

14. في التحقيق، يتضمن المكمّل رئيسًا واحدًا وخمسة محققين ومحليي تحقيق اثنين ومراجعًا قضائيًا (تمت إضافته في عام 2020 وقام المدقق المنتدب بشغله)، بالإضافة إلى استشاريين فرديين، ما يضيف ما يعادل ثلث منصب بدوام كامل. يقوم موظف واحد مخصص من فئة الخدمات العامة بدعم الفريق. تم شغل جميع المناصب بنهاية العام.

15. تغطي مديرية مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق، المكونة من المدير وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة (وظيفة شاغرة واحدة) الإدارة والتنظيم العامين لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق، والتوجيه لكلا الفرعين، وكذلك الوظائف التالية: إصدار جميع التقارير، والعلاقات مع الدول الأعضاء والمانحين، ومعظم الخدمات الاستشارية، والعمل كمركز تنسيق لوحدة التفتيش المشتركة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكالأمانة العامة في اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة. أدرجت وظيفة ضمان وتحسين جودة التدقيق الداخلي منذ عام 2016 في المديرية، مع موظف مهني مخصص، كان المنصب شاغراً لعام 2020.

16. أدى عدم توفر إدارة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق إلى إعاقة التقدم في استكمال آخر تعيين في الوظائف الشاغرة في التدقيق الداخلي، والتي تم تعويضها من خلال استشاريين داخليين. زاد معدل الوظائف الشاغرة الإجمالي لعام 2020 في مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق مقارنة بعام 2019 (انظر جدول 1).

جدول 1
الموارد – 2019 و2020، من قبل وحدة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق

الإجمالي		اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة		المديرية		التحقيقات		التدقيق الداخلي		الميزانية
2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	
23	22	-	-	2	2	9	8	12	12	المناصب على المستوى المهني - المعمدة
%15	%28	-	-	%50	%50	%5	%53	%17	%8	معدل الوظائف الشاغرة
4	4	-	-	2	2	1	1	1	1	مناصب الدعم - المعمدة
%25	%25	-	-	%50	%50	%0	%0	%0	%0	معدل الوظائف الشاغرة
3.0	4.6	-	-	-	-	0.3	1.1	2.7	3.5	قدرة استشاري مضافة - ما يعادلها بدوام كامل
(آلاف الدولارات الأمريكية)										
5,375	4,614	-	-	461	466	1,900	1,399	3,014	2,749	تكاليف الموظفين (معدلة جزئيًا لوظائف الشاغرة) ⁽¹⁾
908	1,207	69	65	-	-	381	580	458	562	الاستشاريون الفرديون
441	367	35	-	-	-	80	89	326	278	الخدمات المشتركة
902	884	160	128	38	34	319	338	385	384	السفر
176	114	3	3	2	1	110	45	61	65	التكاليف التشغيلية ⁽ⁱⁱ⁾
80	79	-	-	9	9	20	20	51	50	التعلم
7,882	7,265	267	196	510	510	2,810	2,471	4,295	4,088	الإجمالي
1,021	856	-	-	92	72	357	285	572	499	التكاليف المحسوبة مركزياً ⁽ⁱⁱⁱ⁾
8,903	8,121	267	196	602	582	3,167	2,756	4,867	4,587	إجمالي كامل التكلفة
%0.67	%0.58	%0.02	%0.01	%0.05	%0.04	%0.24	%0.20	%0.37	%0.33	الإجمالي كنسبة مئوية من إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان ⁽⁴⁾

(1) بعد إعادة التوزيع من تكاليف الموظفين إلى الاستشاريين.

(2) أنظمة تكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي.

(3) اعتبارًا من عام 2018، تفرض تكاليف محسوبة مركزياً على وحدات الأعمال مباشرة.

(5) النسبة المئوية المحسوبة على "إجمالي كامل التكلفة".

17. منذ عام 2014، تم تمويل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق من الميزانية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وحده ولا تزال تدبير ميزانيته بشكل استباقي. تمثل ميزانية مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق كاملة التكاليف لعام 2020 نسبة 0.67 في المئة من إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2020 للوفاء بولاية المكتب المستندة إلى أربعة محاور. (انظر جدول 1 أعلاه). مقارنة بعام 2019، فقد زادت الميزانية بسبب إضافة وظيفة واحدة والتغيير في التكاليف القياسية للمناصب.

IV. أنشطة التدقيق الداخلي في عام 2020

A. منهجية تقييم مخاطر التدقيق

18. ينفذ مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق أنشطة الضمان بناءً على خطة التدقيق القائمة على المخاطر، المعتمدة من قبل المدير التنفيذي بعد استعراضها من قبل اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة. وضعت خطة التدقيق بناءً على تقييم مخاطر التدقيق الموثقة لمجمع التدقيق، وتمت إعادة النظر فيها بالكامل في آذار/مارس 2020 مع أفضل ما يمكن توقعه من تأثيرات الجائحة.
19. وثُقاس المخاطر من خلال مجموعة من المؤشرات التي تمثل التأثير المحتمل واحتمالية حدوث أحداث قد تؤثر تأثيراً سلبياً على تحقيق أهداف وحدات الأعمال والعمليات والأنظمة التي يتم تقييمها.
20. يستخدم تقييم مخاطر التدقيق لوحدة الأعمال مؤشرات تقيس: (أ) الأهمية النسبية للبرنامج (قديمًا ومستقبلاً) ومدى تعقيده وأدائه والتغيرات الطارئة عليه، (ب) والتعقيد والأداء التشغيلي، (ج) والتغيرات البرمجية المتوقعة (مثل التعداد السكاني)، (د) وقدرة وحدات الأعمال لإدارة البرنامج والأنشطة التشغيلية الحالية والمستقبلية، (هـ) ومستويات الفساد في البلدان التي يوجد بها مكاتب ميدانية.
21. يستخدم تقييم مخاطر التدقيق لعملية الأعمال الأساسية مؤشرات تقيس: (أ) القيمة النقدية التي تتدفق من خلال هذه العمليات وتأثيرها وتعقيدها، (ب) والتغيرات التي تؤثر عليها، (ج) والفعالية المتصورة للأنظمة والضوابط الموجودة، (د) القدرة على إدارة العمليات.
22. يتم تقييم المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بشكل منفصل، بناءً على المؤشرات التي تقيس: (أ) أهميتها وتعقيدها، (ب) والتغيرات التي تؤثر عليها، (ج) والفاعلية المتصورة للضوابط المطبقة فيها.
23. كما أخذ تقييم مخاطر التدقيق في الاعتبار ما يلي: (أ) نتاج إدارة مخاطر المؤسسات وعمليات التقييم الذاتي للتحكم قيد التنفيذ من قبل الإدارة، (ب) التفاعلات مع الإدارة في المقر والمكاتب الإقليمية، (ج) النتائج وتواريخ الانتهاء لعمليات التدقيق الداخلي والخارجية السابقة، وكذلك (د) المعرفة المجمعّة من خلال عمل التحقيقات.
24. توضح نتائج تقييمات المخاطر في القسم VI.A.

B. خطة التدقيق الداخلي لعام 2020

25. من أجل تعظيم موارد مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق، يتم إجراء عمليات التدقيق المدرجة في الخطة بشكل منقطع للوصول إلى درجات متفاوتة من الإكمال بحلول نهاية العام.
26. مع تفشي جائحة كوفيد-19 والانتقال إلى العمل عن بعد، أصبحت خطة 2020 الأصلية موضع نقاش. تم وقف بعض عمليات التدقيق الجارية على الفور؛ وإعادة تحديد نطاق القليل منها، وإعادة النظر في بقية هذه العمليات. تضمنت الخطة المنقحة لشهر نيسان/أبريل 2020 عدد 22 عملية تدقيق تعكس مخاطر جديدة وتدمج أساليب عمل جديدة - مع الانتهاء من تلك المراجعات مع المهام التي أجريت في أواخر عام 2019 وتلك التي أعيد تحديد نطاقها؛ وتوسيع العملية الحالية والمحسنة للتدقيق عن بُعد؛ وإضافة مهام استشارية بشأن الجائحة - أو الإجراءات التي تم إدخالها حديثاً؛ ومتابعة الدعم الاستشاري المستمر لإدخال النظام الجديد لتخطيط الموارد المركزية؛ وزيادة عمليات تدقيق العمليات الشاملة. سيتم النظر في خمس عمليات تدقيق أخرى، اعتماداً على التطور المصاحب للجائحة.
27. يُعرض المستوى الفعلي للتنفيذ في الجدول 2. بالرغم من التقارب في الأرقام، فإن التقدم كان أبطأ مما كان متوقعاً ولم يتم الانتهاء من التقرير بسبب عدم الانضباط في الوقت، وذلك راجع إلى التحديات في الوصول إلى المعلومات في أثناء الجائحة والتبادلات المطولة مع الإدارة، مما كان له تأثير غير مباشر على المشاركات الأخرى.

الجدول 2
استعراض عمليات التدقيق لعام 2020

الحالة	وحدات الأعمال	البرامج	العمليات	تكنولوجيا	
				المعلومات والاتصالات (ICT)	عملية التدقيق عن بُعد ^(أ)

سنتهي في 2020 (التقرير النهائي أو مشروع التقرير أو المشاركات الاستشارية)	7	1	1	2	2
سنتهي في عام 2021		1	7	1	9
المخطط له - إجمالاً	7	2	8	3	22
الخيار اعتماداً على حالة الجائحة	4		1		5
المجموع الكلي	11	2	9	3	27

التقارير النهائية ^(ب)	6	1		2	9
مشاريع التقارير / المشاركات الاستشارية			1	2	3
تم الانتهاء منه في 2020	6	1	1	2	12
مشروع التقارير قيد الإعداد أو المراجعة			2		2
مرحلة التخطيط أو العمل الميداني	1	1	4	1	7
سنتهي في عام 2021	1	1	6	--	9
التقارير الحالية - إجمالاً	7	2	7	2	21
تم ترحيله إلى 2021	4		2		6
المجموع الكلي	11	2	9	2	27

ملاحظات

(أ) استعراض الفعالية التشغيلية عن بُعد للضوابط الرئيسية المحددة والمعاملات المالية في المكاتب الميدانية.

(ب) الإدراج في المرفق 2.

28. وقد غطت عمليات التدقيق التي صدرت بشأنها تقارير نهائية (سنة مكاتب ميدانية؛ ومنطقتان في إطار طريقة التدقيق عن بُعد؛ والتدقيق المالي لبرنامج واحد) 452 مليون دولار - أي ما يقرب من 58 في المئة من إجمالي المصروفات لعام 2019. تم تصنيف إحدى عمليات التدقيق⁴ بأنها "بحاجة إلى بعض التحسينات" وأخرى بأنها "غير فعالة" (13 في المئة لكل منها)؛ وستة منها بأنها "بحاجة إلى تحسينات كثيرة" (74 في المئة)؛ ولم يتم تصنيف أي منها بأنها "فعالة" (انظر التقييمات حسب المنطقة في الجدول 3).

⁴ اطلع على تعريفات "الفعالة" و"بحاجة إلى بعض التحسينات" و"بحاجة إلى تحسينات كثيرة" و"غير فعالة" على الموقع الإلكتروني <https://www.unfpa.org/admin-resource/standard-definition-audit-terms>. تُستبعد عمليات التدقيق المالي للبرنامج، المصنفة على نحوٍ مختلف.

الجدول 3
عمليات التدقيق الداخلي لوحدات الأعمال لعام 2020 – التصنيفات حسب المجال

المجالات ^(أ)						التصنيف
إدارة العمليات		إدارة البرامج		حوكمة المكاتب		
%	المكاتب	%	المكاتب	%	المكاتب	
-	-	-	-	-	-	فعالة
63%	5	13%	1	17%	1	بحاجة إلى بعض التحسينات
38%	3	74%	6	66%	4	بحاجة إلى تحسينات كثيرة
-	-	13%	1	17%	1	غير فعالة

(أ) يختلف نطاق وعمق الاستعراض حسب التدقيق، بما يتناسب مع نتائج تقييم مخاطر التدقيق الذي تم إجراؤه في أثناء التخطيط.

29. ترد تفاصيل أكثر النتائج أهمية في القسم السادس ب.

C. تغطية التدقيق الناتجة

30. تتنبأ استراتيجية التدقيق لمكتب خدمات التدقيق التحقيق أنه ستتم ممارسة عمليات تدقيق على وحدات الأعمال عالية المخاطر خلال دورة مدتها ثلاثة أعوام، ووحدات أعمال متوسطة المخاطر خلال دورة مدتها عشرة أعوام، مع توفير ضمان إضافي من خلال عملية التدقيق عن بعد، ما يغطي أيضاً وحدات الأعمال منخفضة المخاطر. وستتم تغطية العمليات الرئيسية عالية المخاطر من خلال استعراضات شاملة على مدار فترة 10 سنوات.

31. ظل متوسط دورة عملية التدقيق لوحدات الأعمال عالية المخاطر ومتوسطة المخاطر للفترة 2018-2020، كما كان حالها في 2016-2018، عند 5 سنوات و10 سنوات على التوالي (مقابل 5 سنوات و11 سنة للفترة 2015-2017، و6 سنوات و11 سنة في الفترة من 2014-2016). ويجب أن تتحسن دورة العملية الأساسية عالية المخاطر التي تبلغ مدتها 12 سنة، بمجرد أن تبدأ إجراءات تدقيق الأعمال في عام 2020 وتنتهي في 2021.

V. أنشطة التحقيقات في عام 2020

32. تحمّل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق مسؤولية إجراء التحقيقات في جميع أنواع الإبلاغات التالية عن الأفعال غير المشروعة:

(a) التحقيقات "الداخلية": سوء السلوك من قبل موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يتراوح بين الاحتيال والفساد وصولاً إلى المضايقة والتحرش الجنسي وسوء استخدام السلطة والانتقام من المبلغين عن المخالفات داخل مكان العمل والاستغلال والاعتداء الجنسيين وغيرها من انتهاكات الأنظمة والقواعد والإصدارات الإدارية أو الخاصة بالسياسة المعمول بها.

(b) التحقيقات "الخارجية": الممارسات المحظورة من قبل المتعاقدين المستقلين وشركاء التنفيذ والموردين وأطراف ثالثة أخرى، بما في ذلك الممارسات الفاسدة والاحتيالية وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية التي تلحق الضرر بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(c) تحقيقات بقيادة "الأطراف الثالثة": يتبع مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق تحقيقات الاحتيال والاستغلال والانتهاك الجنسيين، اللذان يتورط فيهما موظفو شركاء التنفيذ، ويجريها شركاء التنفيذ الذين تتوفر لديهم قدرة التحقيقات الداخلية.

33. تم وصف عملية التحقيقات المتبعة من قبل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق (من استلام شكوى وصولاً إلى إغلاق المسألة بعد استعراض أولي موثق في مذكرة الإغلاق أو إذا اقتضى الأمر، بعد التحقيق الكامل الموثق في تقرير) سابقاً (انظر DP/FPA/2018/6 الفقرة 29) ولم تتغير في عام 2020.

A. حالات جديدة

34. في عام 2020، راجع مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق 116 حالة جديدة – أعلى بقليل عن مستوى الحالات في 2018 و2019. يتم تسجيل كل حالة، قد تتضمن عدة بلاغات، ضمن فئة ونوع البلاغات الأكثر أهمية (انظر الفقرة 32). يتم عرض التفاصيل لعام 2020 حسب الفئة الرئيسية على الجانب الأيمن من الجدول 4 والاتجاه حسب الفئة الرئيسية وحسب العام في الشكل 1. في عام 2020، لم يكن هناك نمط واضح من حيث الأصل الجغرافي للشكوى، كما كان الحال في السنوات الماضية.

35. بالإضافة إلى ذلك، عالج مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق 48 استفسارًا للحصول على المشورة أو الحصول على المعلومات (34 في عام 2019 و51 في عام 2018) وتعلق أقل من 5 في المئة منها بشكل من أشكال المضايقة أو سوء المعاملة.

الجدول 4

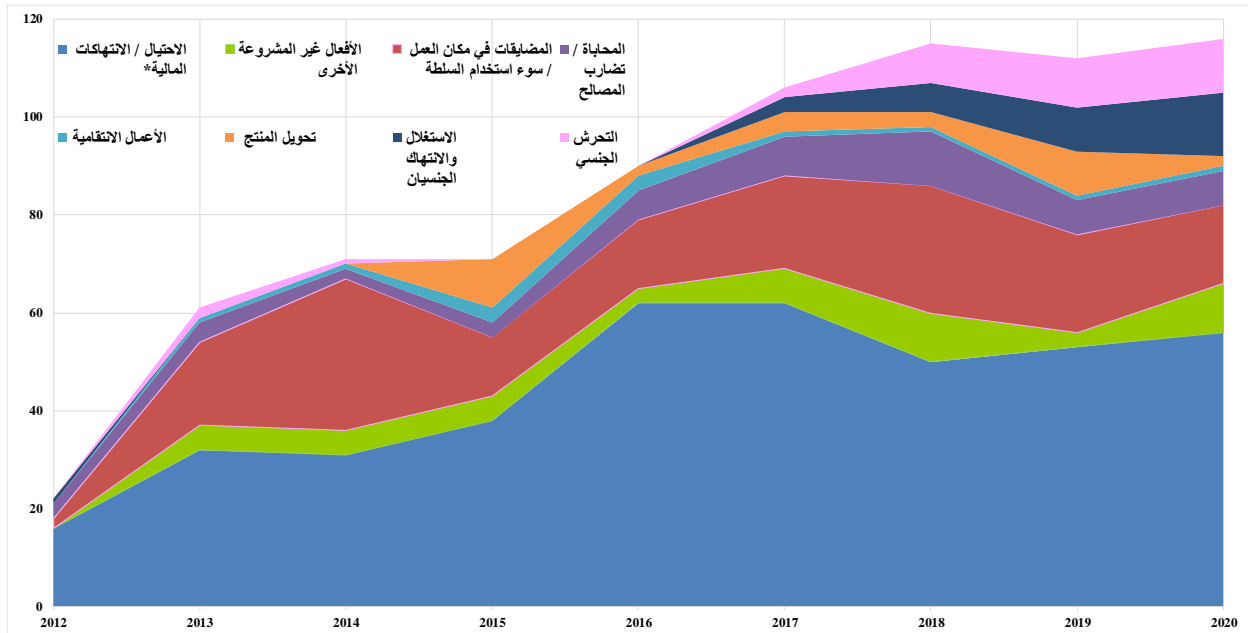
الحالات الواردة في عام 2020 والموجلة لعام 2021

الحالات الموجلة لعام 2021					الحالات الواردة في عام 2020					الوصف ^(*)
%	الإجمالي	بقيادة "الأطراف الثالثة"	خارجي	داخلي	%	الإجمالي	بقيادة "الأطراف الثالثة"	خارجي	داخلي	
%58	128	14	59	55	%48	56	7	29	20	الاحتيال / الانتهاك المالي ^(*)
%11	24		1	23	%14	16		1	15	المضايقات في مكان العمل / سوء استخدام السلطة
%7	16	6	5	5	%11	13	3	6	4	الاستغلال والانتهاك الجنسيان ^(**)
%5	11	2	1	8	%9	11	2	2	7	التحرش الجنسي
%5	11		5	6	%9	10		3	7	الأفعال غير المشروعة الأخرى
%9	19		4	15	%6	7		1	6	المحاباة / تضارب المصالح
%5	11		11		%2	2		2		تحويل المنتج
%0	1			1	%1	1			1	الأعمال الانتقامية
%100	221	22	86	113	%100	116	12	44	60	الإجمالي
	%100	%10	%39	%51		%100	%10	%38	%52	%

^(*) بما في ذلك السرقة.

^(**) بما في ذلك المسائل التي لا تلي حد الإبلاغ للأمم المتحدة.

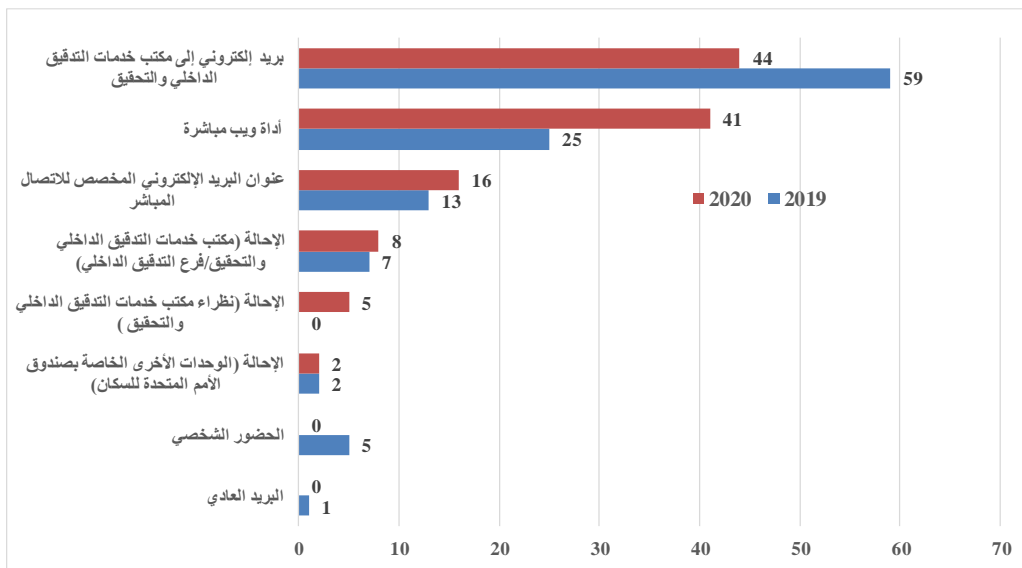
الشكل 1
استعراض الشكاوى الواردة بين عامي 2012 و2020، حسب الفئة (عند استلام الشكاوى)



(* بما في ذلك السرقة)

36. في عام 2020، أحدثت الجائحة تغييرًا في نمط الشكاوى الواردة (انظر الشكل 2 أدناه). ظل إرسال التقارير عبر بريد إلكتروني إلى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق هو الآلية المفضلة في رفع التقارير، تليها بشكل متزايد الأدوات القائمة على الويب والإحالات من مختلف الكيانات. كما ارتفعت التقارير مجهولة الهوية الإبلاغ في عام 2020.

الشكل 2
استعراض آليات رفع التقارير حسب النوع



.B حجم الحالات

37. في عام 2020، تعامل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق مع عدد حالات بلغ 296 حالة (180 تم ترحيلها من 2019 و116 حالة جديدة)، بزيادة قدرها 38 في المئة مقارنة بعام 2019 (انظر الجدول 5)، بالإضافة إلى الاستفسارات الـ 48 المذكورة سابقاً للحصول على المشورة أو المعلومات (انظر الفقرة 35).

38. كما ذكرنا سابقاً (انظر الفقرة 14)، تم شغل جميع وظائف موظفي التحقيق اعتباراً من أيار/مايو 2020 فصاعداً. ومع ذلك، نظراً إلى العدد الكبير من الحالات المُرَحَّلَة من السنوات السابقة، لم يكن من الممكن استيعاب العدد المتزايد من القضايا في عام 2020 دون مساعدة استشاريي التحقيق. ومن ثم، أجرى المكتب عمليتي تعيين تنافسيتين في عام 2020، مما أدى إلى التعاقد مع استشاريي واحد بدأ عمله في أيلول/سبتمبر 2020 (واثنين آخرين يمكنهما الانضمام فقط في عام 2021). ومع ذلك، فمن غير المتوقع أن تكون إضافة هؤلاء الاستشاريين كافية لحل مشكلة زيادة الحالات بشكل كامل كما أنها وظائف غير مستدامة، نظراً إلى الطبيعة الهشة لهذه العقود.

الجدول 5

استعراض للحالات الواردة والمغلقة في الفترة بين عامي 2018 و2020

%	2020	%	2019	%	2018	
%61	180	%48	103	%36	65	حالات مُرحَّلَة
%0	1	%0	1	%2	4	- من عام 2016
%10	30	%15	33	%34	61	- من عام 2017
%16	47	%33	69			- من عام 2018
%35	102					- من عام 2019
%39	116	%52	112	%64	115	شكاوى مستلمة في العام الحالي
%20	60	%35	75	%42	75	التي منها: داخلي
%15	44	%10	21	%21	38	خارجي
%4	12	%7	16	%1	2	الأطراف الثلاثة
%100	296	%100	215	%100	180	إجمالي عدد الحالات
						الحالات المغلقة
%74	53	%74	26	%75	58	بعد التقييم الأولي
%26	22	256	9	%25	29	بعد التحقيق الكامل
%20	19	%20	7	%12	9	التي منها: موثقة
%6	3	%6	2	%13	10	غير موثقة
%100	75	%100	35	%100	77	إجمالي الحالات المغلقة
	221		180		103	الحالات المُرَحَّلَة للعام التالي
%64	113	%64	116	%63	66	التي منها: داخلي
%25	86	%25	45	%35	36	خارجي
%11	22	%11	19	%2	2	الأطراف الثلاثة
	33		44		23	عدد الحالات السنوي حسب المحقق ⁽¹⁾

(1) بناء على جميع موظفي التحقيق، بغض النظر عن المستوى.

C. توزيع الحالات

39. تم الانتهاء من 75 حالة، من إجمالي عدد الحالات (296 حالة)، في عام 2020: 53 بعد التقييم الأولي و22 بعد التحقيق الكامل.

40. تم توثيق 19 حالة، من ضمن 22 حالة تم التحقيق فيها، بشكل كامل أو جزئي (انظر جدول 6 والتفاصيل الواردة في المرفق 6)، ومن بين تلك الحالات المرتبطة بالمسائل المالية، هناك ست حالات لها عواقب مالية. وبلغت القيمة الإجمالية للحالات الموثقة، التي تنطوي على خسارة لصندوق الأمم المتحدة للسكان إما من خلال الممارسات الاحتمالية أو المخالفات المالية، 18,487.26 دولارًا أمريكيًا.

جدول 6

استعراض للحالات التي انتهت في عام 2020، حسب الفئة

الإجمالي	غير موثقة				موثقة				الوصف	
	%	الإجمالي	بقيادة "الأطراف الثالثة"	داخلي	خارجي	الإجمالي	بقيادة "الأطراف الثالثة"	داخلي		خارجي
59%	13	2		2		11	1	2	8	الاحتيال/المخالفات المالية
26%	6					6	1		5	التحرش الجنسي (*)
5%	1					1			1	الاستغلال والانتهاك الجنسيان
5%	1					1			1	المضايقات في مكان العمل
5%	1	1			1					الأعمال الانتقامية
100%	22	3	0	0	3	19	2	2	15	الإجمالي
	100%	14%	0%	0%	14%	86%	9%	8%	68%	%

(*) تم الإبلاغ في الأساس عن حالة تحرش جنسي بقيادة "أطراف ثالثة" على أنها استغلال وانتهاك جنسيان.

41. في نهاية عام 2020، تم ترحيل 221 حالة - الاحتيال والتحرش في مكان العمل والمحاباة - في المقام الأول إلى عام 2021 (انظر الجدول 4)، بزيادة قدرها 23 في المئة عن عام 2019، بسبب (أ) العديد من الحالات المعقدة - بعضها محدد زمنيًا - بالإضافة إلى (ب) عدد غير كافٍ من مناصب الموظفين المعينين للتعامل مع العدد الكبير من الحالات المرحّلة من السنوات السابقة، و(ج) صعوبة تعيين استشاريين أكفاء (فقرة 38).

42. ومن بين 221 حالة معلقة لنهاية العام، كان 76 في المئة في مرحلة التقييم الأولي والباقي إما في مرحلة التحقيق (15 في المئة) وإما كتابة التقرير (9 في المئة).

43. أدى الوضع الوارد وصفه في الفقرتين 38 و41 أعلاه إلى زيادة الأطر الزمنية لإغلاق الحالات إلى أعلى بكثير من متوسط هدف الأشهر الستة. تم إغلاق الحالات المنتهية في عام 2020 في 15 شهرًا (في المتوسط من الاستلام إلى الإغلاق). بلغت مجموعة الحالات المعلقة في نهاية العام ما يزيد عن 16 شهرًا، في المتوسط، 70 في المئة منهم تجاوزوا الهدف المحدد بستة أشهر، حيث يبلغ متوسط عمرهم 21 شهرًا، نظرًا إلى الأولوية في الحالات المحددة بوقت وحالات التحرش (عمل/جنسي) وسوء استخدام السلطة والاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولا يُتوقع أن يتحسن الوضع بدون موارد إضافية كبيرة.

VI. النتائج الرئيسية المستخلصة من عمليات التدقيق الداخلي والتحقق في عام 2020

A. تقييم مخاطر التدقيق 2021-2020

44. يلخص جدول 7 نتائج تقييمات مخاطر التدقيق لـ (أ) وحدات الأعمال، (ب) ومكونات العمليات الرئيسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما يدعم خطة التدقيق لعام 2021.

جدول 7
نتائج تقييم مخاطر التدقيق 2021-2020

الإجمالي	المخاطر			الكيانات
	منخفض	متوسط	عال	
121	56	50	15	المكاتب القطرية
6	2	4	-	المكاتب الإقليمية
8	8	-	-	مكاتب الاتصالات
5	-	2	3	وحدات المقر المشتركة في تقديم البرنامج
140	66	56	18	وحدات الأعمال

120	86	34	مكونات العمليات الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات(*)
-----	----	----	---

(*) تطلت العمليات الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مكونات، وركز التقييم على المكونات عالية المخاطر.

45. يعكس تقييم مخاطر التدقيق تعرض صندوق الأمم المتحدة للسكان للمخاطر، مع مراعاة تأثير الجائحة وزيادة مستوى الإيرادات على مدى السنوات الماضية. بشكل عام، زادت احتمالية حدوث المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، تتوافق عوامل المخاطر للتدقيق الناتجة، بشكل عام، مع عوامل المخاطر التي تم تحديدها من خلال عملية إدارة المخاطر في المؤسسات الموضوعية من قبل الإدارة، وتنشأ أساساً من:

- برنامج معقد ومقسم نسبياً وتم تنفيذه من قبل عدد كبير من وحدات الأعمال، يعمل عدد كبير منهم في البيئات الهشة، بالتعاون مع عدد كبير من شركاء التنفيذ مع مستويات قدرة متفاوتة؛
- وأشطة الاستجابة الإنسانية المعقدة والمتنامية، في عدد دول أكبر من الأعوام السابقة، تحت قيادة مكتب الشؤون الإنسانية؛
- وبرنامج كبير لأمن سلع الصحة الإنجابية ("إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان") الذي يوفر كمية كبيرة من موانع الحمل - ما يخلق عدة تحديات للشفافية ولإدارة سلسلة الإمداد، يتم التصدي لها بشكل متزايد من خلال عملية ضمان "الميل الأخير"؛
- والاعتماد المستمر على عدد صغير من الجهات المانحة الرئيسية والتعرض إلى تقلبات العملة؛
- واعتماد منظور طويل الأجل، ونسبة متزايدة من الموارد الأخرى (التمويل غير الأساسي) - ما يقلل من مرونة البرنامج ويولد عبء عمل كبيراً - على سبيل المثال، التفاوض على الاتفاقيات (محلياً) والوفاء بمتطلبات التقارير المالية وغير المالية - مع تغطية تكاليف وظائف الإدارة الرئيسية بشكل جزئي؛
- وعمليات بقدر عالٍ من اللامركزية، مع وجود قوى عمل كبيرة ومتفرقة (والاستخدام المكثف للاستشاريين) ومستويات الشراء المحلي الكبيرة وعدد كبير من المعاملات المالية - ما يزيد من التعقيد؛
- وعملية مستمرة لإدارة التغيير على نطاق واسع، بما في ذلك تنفيذ نظام جديد لتخطيط الموارد المركزية وتعزيز إدارة سلسلة الإمدادات؛

(h) والتحديات التنفيذية والرقابية المستمرة التي يطرحها الوباء فيما يتعلق بقدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذ الخطة الاستراتيجية ونموذج عمله.

46. ما زال يتم تقييم أربع وعشرين عملية للأعمال وخمسة مجالات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنها ذات مخاطر أعلى للتدقيق مع الاستمرار في ملاحظة مستويات التقدم المختلفة في عام 2020، يتم تضمين الأسباب الرئيسية لذلك في أقواس.

(a) الحوكمة: (1) إطار التحكم المتكامل، الإشراف الإداري (ضوابط "خط الدفاع الثاني")، وإدارة المخاطر في المؤسسات، بما في ذلك إدارة مخاطر الاحتيال (ثغرات القدرة والتحكم) - مع التقدم الهائل المحرز في تعزيز سياسات وأدوات "خط الدفاع الثاني"، (2) وإدارة التغيير، بما في ذلك المبادرة الثقافية، (3) وتعبئة الموارد (التغييرات الطارئة على حالة التمويل)؛ (4) واستمرارية العمل، بعد اختبارها بدقة جراء الجائحة.

(b) إدارة البرنامج: (1) تصميم البرامج والحوكمة والرقابة الإدارية - في السياقات الإنسانية بالدرجة الأولى؛ (2) وخطة العمل والإدارة المالية للبرنامج والمراقبة (ثغرات في التحكم، مع تحسينات ملحوظة في الأدوات المتاحة ولكن الاستخدام غير متكافئ)؛ (3) زيادة مستوى الاستجابة الإنسانية (ثغرات في التحكم والقدرات)؛ (4) عملية الضمان المتعلقة بالشركاء المنفذين، من تقييمات القدرات إلى آليات الضمان (الثغرات المستمرة ومشاكل القدرات)؛ (5) إدارة سلسلة الإمدادات (تم القضاء على ثغرات التحكم والقدرات بشكل كبير من خلال آليات "خط الدفاع الثاني")؛

(c) إدارة العمليات: (1) تعزيز إدارة الموارد البشرية، خاصةً التوظيف وتخطيط التعاقب الوظيفي وإدارة المواهب (فجوات التشغيل والقدرات)؛ (2) ومشتريات المكاتب الميدانية (ثغرات فعالية التشغيل)، (3) ومشتريات إنسانية (المخاطر الكامنة لاستخدام إجراءات المشتريات في حالات الطوارئ في عدد أكبر من البلدان).

(d) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: (1) مشروع تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصةً النظام الجديد المعني بتخطيط الموارد المركزية (صعوبات توافر الموظفين)؛ (2) تطبيقات الأعمال (نقل الوظائف إلى النظام الجديد المعني بتخطيط الموارد المركزية)؛ (3) الاعتماد على السحابة والمزود الخارجي للعمليات الرئيسية (إدارة مخاطر الطرف الثالث)؛ (4) الأمن، بما في ذلك تحديات الأمن السيبراني المتعلقة بالعمل عن بُعد؛

(e) والاستغلال والانتهاك الجنسي، والتحرش الجنسي والمضايقة في العمل، وسوء استخدام السلطة والتمييز: (1) عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما يتوافق مع السياق البرنامجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى مستوى النظام بالكامل، خصوصاً فيما يتعلق بشركاء التنفيذ، و(2) استجابة لمواقف التحرش المتعددة (في العمل والجنسي) وإساءة استعمال السلطة والتمييز بالعمليات والكفاءة والسرعة والشفافية الضرورية المناسبة.

B. نتائج التدقيق الداخلي والتحقق

47. كانت الممارسات الجيدة وفرص التحسين التي كشفتها أعمال التدقيق الداخلي والتحقق في 2020 مُدخلة على سياقات هشة وإنسانية؛ ومتوافقة مع تلك المحددة والمبلغ عنها في الأعوام السابقة، إضافة إلى تلك المتضمنة بواسطة مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في مذكرة ملاحظات التدقيق المؤقتة لعام 2020 الخاصة به. كما أنها معروضة أدناه في شكل جدول متضمن في المرفق 3.

وحدات الأعمال

(i) حوكمة المكاتب

48. متابعة التحسينات في التخطيط السنوي، مع استخدام المزيد من المكاتب لعمليات تخطيط قوية مع نتائج ونواتج برنامجية تتماشى بوضوح مع تلك الواردة في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومدعومة بخطة تنفيذ واضحة. وعُقدت اجتماعات تنسيق منتظمة بين موظفي البرامج والعمليات للتخطيط الاستراتيجي وتبادل المعلومات ومراقبة التنفيذ. تابع عدد أكبر من المكاتب اتجاه الأعوام الماضية في وضع هياكل لا مركزية من أجل تطبيق ومراقبة أفضل لأنشطة البرنامج، والمشاركة بشكل أكثر فاعلية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بشأن أوجه التآزر والكفاءة على نطاق المنظومة، من خلال المشاركة النشطة في مجموعات التنسيق المشتركة بين الوكالات والفرق العاملة. استمر الإنجاز الفعال وفي الوقت المناسب لتقييم الأداء وأنشطة التطوير، ما ساهم، إلى جانب التدريبات الأخرى الهادفة إلى تعزيز المهارات والكفاءات، في تحديد الممارسات الناجحة وتوزيعها، وكان بعض منها قابلاً للتكرار على نطاق المؤسسة.

49. وكما تم إبرازه في السنوات السابقة، فإن التخطيط المعزز والتوثيق الأوضح لجميع النواتج ذات الصلة (بما في ذلك تعاريفها والمؤشرات المقابلة وخطوط الأساس والأهداف والمعالم)، والاستعراضات في الوقت المناسب، وتكييف الهياكل التنظيمية مع تنفيذ البرامج والاحتياجات التشغيلية من شأنه أن يساعد على تحسين إدارة المكتب. تستمر الحاجة إلى توافق خطط الإدارة السنوية بشكل أفضل وخطط عمل الشركاء المنفذين وخطط أداء الموظفين وكذلك الحاجة إلى مراقبة أكثر شمولاً وتكاملاً. سيكون من المفيد زيادة سبل الوصول إلى السياسات والإجراءات والمستندات التوجيهية الأخرى بجميع لغات العمل واستكمال التدريب الإلزامي المطلوب.

50. تم إنجاز مزيد من التقدم في إنضاج عملية إدارة المخاطر من خلال نهج متميز لدورة الإدارة المركزية للمخاطر لعام 2020، مع وضع تقييمات ميسرة ومركزة ومتعمقة للمخاطر في 30 دولة من الدول عالية المخاطر. تتطلب العملية تحسناً مستمراً، لا سيما في تحديد وتقييم جميع المخاطر (ذات الصلة) التي تؤثر على المكتب، ووضع إجراءات تخفيف مقيّمة الجودة ومراقبة تنفيذها، وزيادة الوعي بشأن الاحتيال والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن المتوقع أن يؤدي استكمال بيان تقبل المخاطر والسياسة الشاملة للإدارة المركزية للمخاطر، والإدماج المتوقع لإدارة المخاطر في التحول المستمر لتكنولوجيا المعلومات، إلى مزيد من التحسينات.

(ii) إدارة البرامج

a. تخطيط البرامج وتنفيذها ومراقبتها

51. أدخلت المزيد من المكاتب فرقاً مخصصة لتعزيز المراقبة البرمجية والمالية.

52. أدى الاستخدام المعزز لنظام البرمجة العالمي والأدوات المطورة داخلياً، كجزء من "خط الدفاع الثاني"، إلى تعزيز تنفيذ ومراقبة البرامج النظرية من خلال توحيد تخطيط البرامج وممارسات التنفيذ، فضلاً عن ضوابط الإدارة المالية.

53. لا تزال هناك حاجة إلى إدارة خطة عمل أكثر صرامة: من التصميم - مع سرديات أقوى؛ ومعامل وأهداف أكثر واقعية وقابلة للقياس والتحقق؛ وتوثيقاً أشمل للتكاليف (بما في ذلك الأساس المنطقي والافتراضات الموضوعية) وإعداد الميزانيات على مستويات حساب المراقبة - إلى أطر مراقبة شاملة أكثر قوة ومقيّمة الجودة - ما يساعد على تتبع جميع مؤشرات مخرجات البرنامج، مع وضع آليات فعالة لدعم أنشطة المراقبة وتحديد نتائج المراقبة وتسجيلها وتتبعها. يتطلب الأمر أيضاً مزيداً من التدريب والأدوات والموارد لبناء إمكانية مراقبة المكتب القطري.

b. إدارة الشركاء المنفذين

54. أنشأ المزيد من المكاتب فرقاً مخصصة لدعم إدارة الشركاء المنفذين.

55. ولوحظ إحراز تقدم مستمر في الاختيار التنافسي والموثق بالشكل المناسب للشركاء المنفذين وفي تقييمات قدرات الإدارة المالية، بما في ذلك منع مخاطر الاحتيال وضوابط الكشف. علاوة على ذلك، تم الشروع في عمل استعراض شامل لمنهجية وممارسات تقييم الشركاء المنفذين في عام 2020 (من المقرر الانتهاء منه في عام 2021) بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، لمعالجة المشكلة طويلة الأمد المتمثلة في التقييمات المحددة المتعددة - التقييم الجزئي (المالي)، وإدارة سلسلة الإمدادات ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

56. علاوة على ذلك، فإن اختيار سبل التمويل الصحيحة يحتاج إلى مراقبة أوثق للائتمان.

57. استمر النمط المعتاد لصرف الأموال - بشكل أساسي في الربعين الأخيرين من العام - وإن كان بمستويات قياسية في عام 2020 (انظر الملحق 5) بسبب إعادة برمجة الأنشطة التي تسببت فيها الجائحة. ولذلك، عززت الإدارة مراقبتها للتقدم، بما في ذلك المتابعة الوثيقة لأي نمط غير عادي.

58. استمر العمق والنطاق والتكرار والتوقيت والتوثيق للمعاينات العشوائية (التي يجريها إما موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان والشركات الخارجية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى وإما بالاشتراك معها) في تطلبها اهتماماً خاصاً لتصبح مصدرًا موثوقاً به تماماً للضمان. تتطلب المهارات اللازمة لإجراء عمليات تفتيش مفاجئة فعالة (مع مراعاة معدل دوران الموظفين واحتياجات التدريب) تعزيزها؛ وكذلك الحال بالنسبة إلى التتبع الاستباقي لأنشطة بناء القدرات الناتجة. كما ينبغي تعزيز نطاق وتواتر المراقبة البرنامجية.

c. إدارة سلسلة الإمدادات

59. تحسن العديد من مجالات إدارة سلسلة الإمدادات داخل البلد مقارنة بالسنوات الماضية: (أ) التخليص الجمركي؛ و(ب) توزيع المخزون حسب المكاتب القطرية والشركاء المنفذين؛ و(ج) ضوابط ومرافق إدارة المستودعات؛ و(د) التتبع والمراقبة ورفع التقارير عن مستويات مخزون البضائع والتوزيع والتوافر. توفر عملية ضمان "الميل الأخير" التي تم تجربتها في عام 2019 وتم إطلاقها في عام 2020 رؤية أفضل بكثير على طول سلسلة الإمدادات وضماناً للإدارة السليمة وحماية إمدادات البرامج حتى "الميل الأخير" (أي نقاط تقديم الخدمة)، من خلال خرائط سلسلة الإمدادات للبلد، وتقييمات مخاطر سلسلة الإمدادات للشركاء المنفذين ونقاط التفتيش وعمليات التدقيق ورفع التقارير على نحو أقوى.

60. ينبغي أن يركز التحسين الإضافي على معالجة الثغرات في (أ) أنظمة إدارة سلسلة الإمدادات للشريك، لزيادة توافر السلع وتقليل نفاد المخزون؛ و(ب) مراقبة استلام المخزون والتفتيش عليه؛ و(ج) ضوابط تسليم البضائع وتوثيقها من قبل المكاتب القطرية والشركاء المنفذين. تم إطلاق العديد من المبادرات في عام 2020، ومن المتوقع أن تترسخ هذه المبادرات في عام 2021؛ على سبيل المثال، (أ) تصميم واعتماد نموذج جديد للمشاركة القطرية لشراكة إمدادات تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و(ب) وحدة مخصصة لإدارة سلسلة الإمدادات؛ و(ج) استعراض إدارة سياسة الإمدادات الخاصة بالبرامج، لتوضيح إجراءات المراقبة، وإبراز أحدث معايير التخزين والتوزيع التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، والدمج الكامل لعملية ضمان "الميل الأخير"؛ و(د) وضع سياسة تسويق اجتماعي جديدة؛ و(هـ) النشر المنظم للمعلومات المتعلقة بإدارة المخزون. ستتم متابعة أثر هذه المبادرات في أعمال التدقيق الداخلي المستقبلية.

d. إدارة الموارد غير الأساسية

61. في عام 2020، كما في عام 2019، تابع العديد من المكاتب الجهود المكثفة لتعبئة الموارد الخاصة بهم، ما أدى إلى تعزيز ممارسات التعبئة وأدواتها الخاصة بهم، ومشاركة المثبرعين بنشاط من خلال التواصل والزيارات المنتظمة في جميع مراحل عملية تعبئة الموارد.
62. وهناك حاجة إلى مزيد من التعزيز لتعبئة الموارد وخطط الشراكة، مع الدعم المستمر من المكاتب الإقليمية، من أجل زيادة تنسيق جهود تعبئة الموارد وتحسين توقيت وجودة تقارير المانحين. ويظل عدد من الاتفاقيات غير القياسية وتقييمات ما قبل التمويل موضع اهتمام.

(iii) إدارة العمليات

a. الموارد البشرية

63. لم تُلاحظ أي حالات جديدة لشواغر مطولة في المناصب الإدارية الرئيسية، مما يشير إلى تحسن المراقبة والاستغلال الكامل لمجموعة القيادة ووضع عملية تناوب أكثر فاعلية.
64. ظلت عملية منح العقود وحساب رسوم الاستشارات ودفعها تُدار يدويًا إلى حد كبير، مع وجود بعض الانحرافات فيما يتعلق باختيار عقود الخدمات والاستشارات الفردية ومنحها وإدارتها ودفعات المقاول وتقييمها وإيداع العقود.
65. من المتوقع أن يحقق مشروع تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل الجاري بشأن تفويض السلطة الذي بدأ في عام 2020 ومراجعة إطار عمل إدارة الاستشارات – لدمج منح العقود وحساب الرسوم وتقييم الأداء – مزيدًا من التقدم.

b. المشتريات

66. استمر التحسن في استخدام الاتفاقات طويلة الأجل على المستوى المحلي – لتحسين فاعلية المشتريات والقيمة مقابل المال. ومع ذلك، وجدت أحداث عديدة من عدم الامتثال لسياسات وإجراءات الشراء على المستوى المحلي (التخطيط والعطاءات ومنح العقود). وكذلك كانت حالات التخطيط غير الملائم للمشتريات ومراقبة تنفيذها، ولا سيما في السياق الإنساني.
67. لزيادة تعزيز إجراءات الشراء، تم اتخاذ العديد من المبادرات، على سبيل المثال، تنفيذ نظام قائمة مراجعة المشتريات، وتوفير فرص تدريب متخصصة لموظفي المشتريات المعنيين، ووضع لوحتين للمتابعة لتحديد اتجاهات الشراء والاستثناءات، وإجراء نوات عبر الإنترنت عالمية وإقليمية لتوجيه الشراء في أثناء الجائحة.

c. الإدارة المالية

68. قدم نظام طلب الدفع الإلكتروني الذي تم إدخاله حديثًا مسارًا أكثر قوة للتدقيق في المدفوعات.
69. زادت مرات المصروفات المسجلة برمز حساب خطأ (ما يقلل من الموثوقية الإجمالية للبرنامج والمعلومات المالية) مرة أخرى في عام 2020، تم تعويضها بضوابط فعالة من عملية ضمان "خط الدفاع الثاني"، والتي يتم تنفيذها من المقر الرئيسي، لاكتشاف الأخطاء وإصلاحها وتخفيف تأثيرها.
70. علاوة على ذلك، تحسنت تقارير أداء الإدارة المالية بشكل ملحوظ مع وجود ضوابط "خط الدفاع الثاني" الأكثر قوة.
71. ومع ذلك، وكما ورد في السنوات الماضية، ينبغي أن تنعكس الالتزامات المالية والموافقة عليها في نظام أطلس في الوقت المناسب لتقليل مخاطر المعاملات التي يتم تنفيذها دون موافقة الإدارة المناسبة وربما تكبد نفقات تتجاوز الموارد المالية المتاحة.
72. من المتوقع أن يدخل نظام تخطيط الموارد المؤسسي الجديد المخطط له تحسينات واضحة على النقاط a. إلى c. أعلاه.

d. الإدارة العامة

73. ظل الامتثال لسياسات السفر، وخصوصًا فيما يتعلق برسوم الشراء المبكر، على المستوى المحلي يشكل تحديًا. سيساعد التضمين المتوقع لنموذج إدارة السفر باعتباره جزءًا من تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز هذا الجزء.
74. تحتاج الضوابط التي تهدف إلى ضمان الامتثال لسياسات وإجراءات إدارة الأصول ومراقبة دقة معلومات الأصول المسجلة إلى الاهتمام، مع تعزيز ضوابط "خط الدفاع الثاني".

(iv) توفير الدعم للمكاتب في أنحاء الدولة والإشراف عليها (المكاتب الإقليمية)

75. استمرت مراقبة المكاتب الإقليمية للأداء البرنامجي والتشغيلي للمكاتب القطرية في التحسن. ويمكن أن تتحسن أكثر فيما يتعلق بإدارة المخاطر ومساءلة المكاتب ضعيفة الأداء.

العمليات والبرامج

76. لم يتم إجراء أي عمليات تدقيق في 2020.

VII. التوصيات المقدمة وإجراءات الإدارة

A. توصيات التدقيق

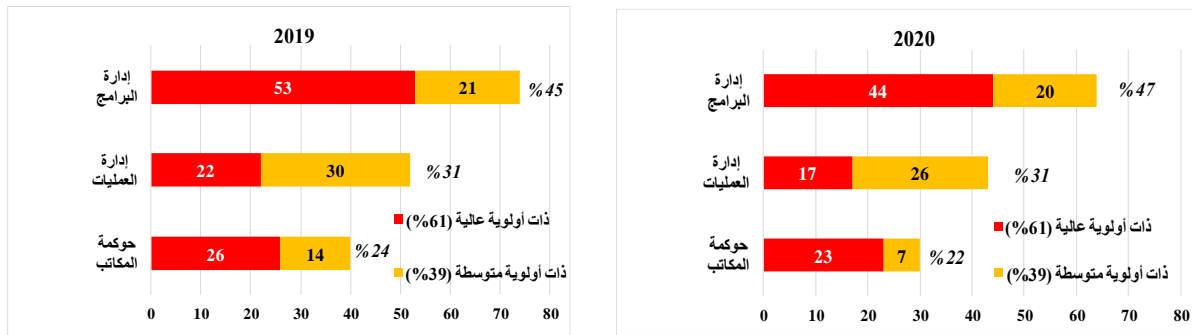
التوصيات الجديدة

المكاتب القطرية

77. بشكل عام، صدرت 137 توصية للمكاتب القطرية في عام 2020 كان النمط متسقاً مع نمط عام 2019، حيث كانت "إدارة البرنامج" هي الفئة الأكبر، تليها "إدارة العمليات". ظلت نسبة التوصيات ذات الأولوية "العالية" و"المتوسطة" متطابقة بين عامي 2019 و2020 (انظر الشكل 3).

الشكل 3

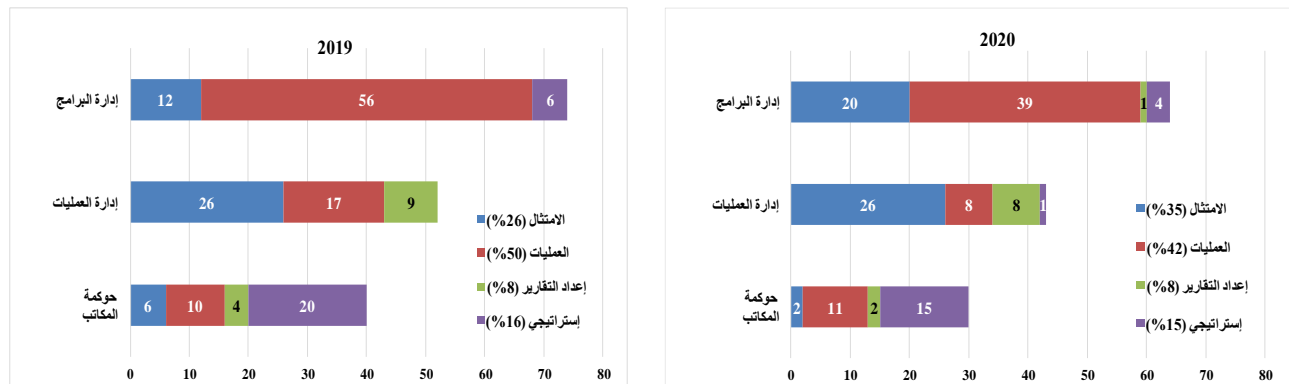
المكاتب القطرية – التوصيات وفقاً لمستوى الأولوية



78. أظهر النمط حسب النوع زيادة (بالتناسب) في قضايا "الامتثال"، على الرغم من أن "العمليات" ظلت أعلى فئة (انظر الشكل 4).

الشكل 4

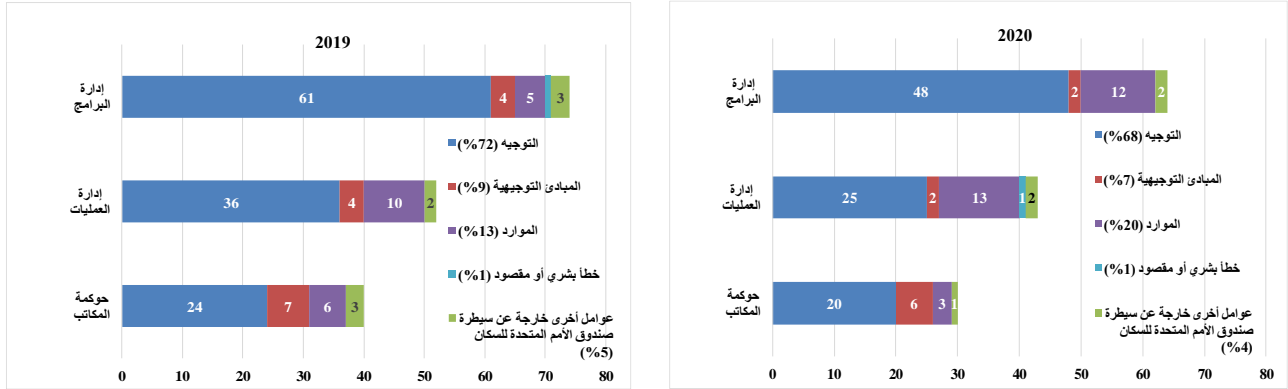
المكاتب القطرية – التوصيات وفقاً للنوع



79. ظل "التوجيه" غير الكافي (الضوابط الرقابية غير المناسبة أو غير الكافية) هو السبب الرئيسي للمشكلات، تليها "الموارد" غير الكافية (البشرية أو المالية، بما في ذلك التدريب) التي زادت في عام 2020. وجاءت "التوجيهات" (نقص أو عدم كفاية السياسات) في المرتبة الثالثة. ظلت نسبة "الأخطاء" (البشرية أو المتعمدة) و"العوامل الأخرى الخارجة عن سيطرة صندوق الأمم المتحدة للسكان" متشابهة بين عامي 2019 و2020 (انظر الشكل 5).

الشكل 5

المكاتب القطرية – التوصيات وفقاً للسبب



المكاتب الإقليمية

80. تم تعليق تدقيق أحد المكاتب الإقليمية، التي بدأت في عام 2019 وكان من المقرر الانتهاء منها في عام 2020، بسبب الجائحة. لذلك، يستبعد هذا التقرير تحليل اتجاهات توصيات المكاتب الإقليمية.

توصيات معلقة

81. أظهر استعراض تنفيذ التوصيات إحراز تقدم كبير مقارنة بالسنوات السابقة. كما هو موضح في الجدول 8، ظلت 115 توصية معلقة بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، فيما يلي غلق 187 توصية في أثناء 2020.

الجدول 8

حالة تنفيذ توصيات التدقيق وفقاً للعام

التوصيات المعلقة (ب)		التوصيات الصادرة	عدد التقارير (ب)	العام
2020	2019			
-	1 (1%)	565	36	2010-2014 ^(أ)
- (ج)	2 (1%)	171	11	2015
1 (1%)	3 (2%)	183	12	2016
-	1 (1%)	122	10	2017
3 (2%)	28 (17%)	162	13	2018
11 (6%)	130 (75%)	174	14	2019
15 (1%)	165 (12%)	1,377	96	المجموع الفرعي
100 (73%)	لا يوجد	137	9	2020 (ج)
115 (8%)	لا يوجد	1,514	105	الإجمالي
8 (7%)	69 (42%)	من بينها: تخطى الموعد النهائي للتنفيذ مؤيد تنفيذ بعد 31 كانون الأول/ديسمبر		
107 (93%)	96 (58%)			

(أ) بالنسبة إلى عام 2010، بما في ذلك فقط عدد التقارير ذات التوصيات المعلقة.

(ب) توصيات من تقارير التدقيق المشتركة تليها خدمة التدقيق الداخلي الرئيسية المقابلة.

(ج) تم إغلاق توصيتين متعلقتين بالمشتريات وإدماجهما في توصية إدارة سلسلة الإمدادات الجديدة في عام 2020.

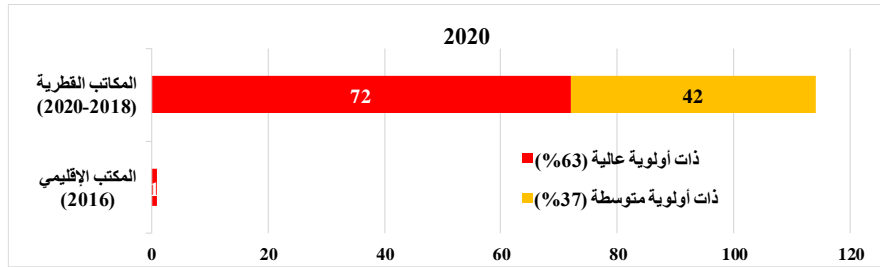
82. الشكل 6 يقدم تفاصيل عن التوصيات المعقدة، منها 114 (99 في المئة) تتعلق بعمليات تدقيق المكاتب القطرية (من 2018 إلى 2020)؛ وواحد (1 في المئة) لتدقيق مكتب إقليمي (من 2016).

83. من أصل 114 توصية معقدة تتعلق بعمليات تدقيق المكاتب القطرية، هناك 58 منها تتعلق بـ "إدارة البرنامج" (بما في ذلك 20 تتعلق بـ "إدارة سلسلة الإمدادات"، و18 بـ "إدارة الشريك المنفذ"، و14 بـ "تخطيط البرامج، والتنفيذ والمراقبة"، و6 بـ "إدارة التمويل غير الأساسي")؛ 21 إلى "إدارة المكتب" (مع 9 تتعلق بـ "الهيكل التنظيمي والموظفين"، و8 بـ "إدارة المكاتب" و4 بـ "إدارة المخاطر")؛ و35 بـ "إدارة العمليات" (منها 15 تشير إلى "الإدارة المالية"، و8 إلى "المشتريات"، و7 إلى "الإدارة العامة" للسفر والأصول، و5 إلى "الموارد البشرية").

84. تتعلق توصية عملية التدقيق المعقدة للمكتب الإقليمي بالعملية الشاملة المتمثلة في "دعم المكاتب القطرية والإشراف عليها" (انظر الفقرة 87).

الشكل 6

التوصيات المعقدة بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020



قبول الإدارة للمخاطر

85. تم إغلاق توصية واحدة ذات أولوية عالية من شباط/فبراير 2019 تتعلق بإدارة السفر (بما في ذلك الاسترداد المحتمل لتذاكر الطيران وتكاليف بدل الإقامة اليومي من أي سفر غير مصرح به) في عام 2020، حيث لم يتم اتخاذ أي إجراء قبل مغادرة الشخص المعني للمؤسسة.

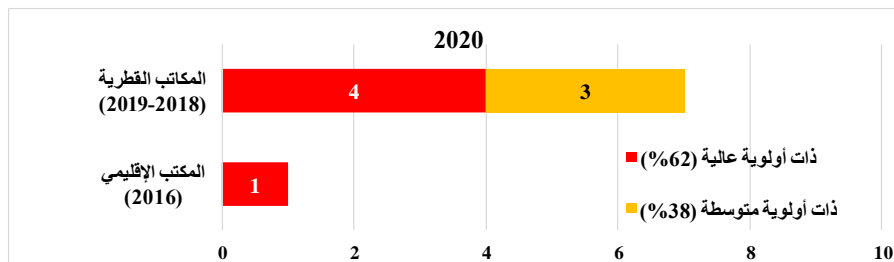
عدم موافقة الإدارة على التوصيات

86. في تقرير أحد المكاتب القطرية الصادر في عام 2020، لم توافق الإدارة على توصية واحدة ذات أولوية عالية (تنفيذ ضوابط إشرافية للمراجعة المناسبة لخطط العمل، وفقاً لمتطلبات السياسة المطبقة)، وتوصية واحدة متوسطة الأولوية (تطوير التعلم السنوي على مستوى المكتب تشمل الخطط لجميع الدورات التدريبية الإلزامية، وعند الضرورة، الدورات الموصى بها، ومواءمة الخطط على مستوى المكتب مع احتياجات التعلم والتطوير المحددة في خطط أداء الموظفين وتطويرهم).

التوصيات التي لم تُحل لمدة 18 شهراً أو أكثر

الشكل 7

التوصيات التي لم تُحل لمدة 18 شهراً أو أكثر



87. أظهر تنفيذ التوصيات القديمة إحراز تقدم كبير مقارنة بالسنوات السابقة. من بين 115 من التوصيات المعلقة بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ظلت 8 توصيات غير محلولة لمدة 18 شهرًا أو أكثر (انظر الشكل 7 والملحق 4)، مقابل 11 توصية في العام 2019. ومن بين التوصيات الثماني، كانت هناك سبع توصيات تتعلق بأربعة مكاتب قطرية (فيما يتعلق على سبيل المثال بهيكل المكاتب والموظفين؛ وإدارة سلسلة الإمدادات؛ واسترداد النفقات غير المؤهلة؛ وأرصدة حسابات صندوق التشغيل المستحقة منذ فترة طويلة من الشركاء المنفذين؛ واسترداد المبالغ المستردة من ضريبة القيمة المضافة). وصدر أحدها عن طريق مكتب إقليمي، لوضع مبادئ توجيهية على نطاق المنظمة للرقابة الإدارية على الأداء البرنامجي والتشغيلي للمكاتب القطرية.

B. الإجراءات التأديبية أو الجزاءات المتخذة بعد التحقيقات

88. جعلت طريقة العمل عن بعد و"حالة القوة القاهرة" من المستحيل على الموظفين الرئيسيين الوصول إلى بعض الوثائق الورقية، ما أثر سلبيًا على تحديث حالة الإجراءات التأديبية والعقوبات المتخذة بعد التحقيق.

89. نتيجة لذلك، لا توجد معلومات محدثة متاحة في وقت إنهاء هذا التقرير. أي معلومات إضافية تتاح في الفترة بين الوقت الحالي والدورة السنوية للمجلس التنفيذي ستُنشر في ملحق 6 المحدث على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

VIII. الأنشطة الاستشارية

90. استمرت البيئة الخارجية والداخلية التي يعمل بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في التغيير بسرعة، مع مطالبة مستمرة بالخدمات الاستشارية لمكتب التدقيق الداخلي والتحقيق. ونظرًا لإمكاناته يمكن لمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق فقط استيفاء بعض الخدمات المختارة فقط، مع استثمار كبير من إدارة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق. استمر "تأثير الدومينو" الضار لذلك على أنشطة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق الأخرى.

(a) الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش الجنسي. واصل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق تقديم الدعم للإدارة، ولا سيما للتدريب والاتفاقيات مع الجهات المانحة (انظر الفقرة (b) أدناه). واصل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق مشاركته في التنسيق الداخلي وبين الوكالات، مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واللجنة الإدارية رفيعة المستوى؛ وكذلك من خلال ممثلي الأمم المتحدة لخدمات التحقيق (UN-RIS). بشكل ملحوظ، ساهم مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في تنقيح آليات رفع التقارير إلكترونيًا وتحسين مشاركة المعلومات. سيستمر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في دعمه عام 2021، بما يتفق مع حدود موارده.

(b) مراجعة بنود اتفاقية التمويل. في سياق تحول هيكل التمويل المستمر والاتفاقيات غير القياسية الخاضعة لزيادة التعقيد - بشكل خاص، التي تحتوي على بنود تتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتحقيقات بشكل عام، شارك مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في 34 اتفاقية أساسية وغير أساسية للتمويل في 2020 (22 في 2019، 30 في 2018، 28 في 2017). بينما كان من المرحب بوجود أطر زمنية قصيرة للاستجابة للإجابة عن نسخ متعددة لاتفاقيات أطر العمل وبشكل متزايد الطلب لنهج منسق وواحد للتمويلات والبرامج، إلا أنه أضاف لحمل العمل وتعقيده.

(c) التقييمات. قدم المكتب مدخلات في عدد قليل من الاستعراضات التي أجرتها الدول الأعضاء والجهات المانحة على المستويين المحلي والشركات عندما تم التماس مساهمته؛

(d) السياسات والأنشطة الأخرى. قدم مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق مدخلاته في أربع سياسات (ستة في 2019؛ واثنان في 2018). منذ عام 2016، نظرًا إلى عبء العمل، كان المكتب يحد من مشاركته في مراجعات السياسة. يتابع المكتب تنفيذ نظام تخطيط الموارد المركزية الجديد بصفة استشارية (انظر الفقرة 26)؛

(e) الدعم للإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان. تضمن ذلك مشاركة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق كمرقب في لجان متنوعة وتوفير الاستشارات المخصصة.

(f) الدعم العام لموظفي وإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

IX. التعاون داخل نظام الأمم المتحدة

A. التدقيق الداخلي

91. في 2020، استمر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في مشاركته في الأنشطة بين الوكالات والاجتماعات الخاصة بالتدقيق الداخلي. شارك مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في مشاركة الممارسات والخبرات بين خدمات التدقيق الداخلي لمنظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الداخلية الأخرى ذات الصلة (ممثلي الأمم المتحدة لخدمات التحقيق وممثلي خدمات التحقيق).

92. شارك المكتب في مختلف منتديات تبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة الأخرى متعددة الأطراف، على سبيل المثال بشأن التدقيق والاحتياط؛ وكذلك لدعم المرأة في التدقيق الداخلي في البيئة متعددة الأطراف.

B. التحقيقات

93. في عام 2020، واصل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق التعاون بشكل وثيق مع UN-RIS. كان مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق نشطاً في أنشطة التحقيقات بين الوكالات وفي اجتماعات ممثلي الأمم المتحدة لخدمات التحقيق ومؤتمر المحققين الدوليين (CII). استمر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في المشاركة الفعالة في الآليات بين الوكالات عن الأنشطة الخاصة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين إضافة إلى التحرش الجنسي (انظر أيضاً الفقرة 90 أعلاه). دعم المكتب النساء في التحقيق من خلال المشاركة في قيادة مجموعة عمل مؤتمر المحققين الدوليين (CII) المخصصة.

C. وحدة التفتيش المشتركة

94. استمر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في دوره باعتباره منسق صندوق الأمم المتحدة للسكان لوحدة التفتيش المشتركة. تواصل مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق بخصوص 19 مراجعة مع وحدات صندوق الأمم المتحدة للسكان، ووحدة التفتيش المشتركة نفسها وسكرتارية مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. إضافة لذلك، راجع مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق وصادق، وفقاً للمناسب، الإجابات على التوصيات المقدمة بواسطة وحدة التفتيش المشتركة في تقاريرها السابقة وأعد تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان للمجلس التنفيذي بهذا الخصوص.

95. استمر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في ملاحظة حمل العمل المطلوب لاستيفاء دور المنسق لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل مناسب. بشكل عام، يستمر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في ملاحظة "إرهاق المراجعة" في أنحاء المؤسسة.

X. الاستنتاج العام والخطوات التالية

96. يرغب مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في تقديم الشكر للمجلس التنفيذي، والإدارة العليا، والمجلس التنفيذي ولجنة الإشراف الاستشاري لدعمهم المستمر، والذي مكن مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق من تنفيذ وكتاته بنجاح قدر الإمكان في 2020.

97. من خلال استجابتها لتقارير ومشورة مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق، استمرت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في إظهار التزامها في 2020، بالفعالية المتزايدة للحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

98. مستقبلاً، سيظل التحقيق مجالاً أساسياً محل اهتمام، بالنظر إلى حمل الحالات المرتفع للغاية. ولا يزال توقع المعالجة السريعة للحالات التي تزداد تعقيداً، مع احترام الإجراءات القانونية والوفاء بمتطلبات الإبلاغ والشفافية، في تزايد. يقدر المكتب وجود وظيفتين مقيدتين بإطار زمني مقدمتين للفترة 2019-2020 لتصبحا منتظمتين في عام 2021، وإضافة مراجع قضائي في عام 2020.

99. على الرغم من أن المكتب يُعد أقل من مستوى التغطية المتوقع في رفع التقارير، وقد زاد ذلك بعد الجائحة، فإن المكتب لا يزال يرى أنه ينبغي إعادة النظر في دورات التدقيق الداخلي عندما يكون تأثير إدخال نظام تخطيط الموارد المركزية الجديد في أوائل عام 2022 واستراتيجية تشغيل الأعمال (إصلاح الأمم المتحدة) أكثر وضوحاً.

100. وتظل محاذة التوقعات من مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق، في إطار انتمان المنظمة وقبول المخاطرة بالسمعة، مع الموارد في بيئة سريعة التغير – كما أظهرت الجائحة – هي التحدي بصورة أكثر من أي وقت مضى.

101. علاوة على ذلك، لضمان الاستمرارية، يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً أن يدير بفاعلية تخطيط تعاقب وظائف المديرين المتعددة في عامي 2021 و2022، بما في ذلك منصب مدير المكتب الحالي، الذي تنتهي ولايته في أوائل عام 2022.

102. في غضون ذلك، سيستمر مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق في التزامه بتوفير خدمات ذات جودة عالية إلى الحد الذي تسمح به الموارد الموجودة تحت تصرفه.